صدور قوانين بشأن تنظيم الصيد وتنظيم تداول المبيدات وحماية الثروة الحيوانية

صنعاء / سبأ:

صدر أمس القانون رقم (3) لسنة 2011م قضى بتعديل المادة (40) من القانون رقم (2) لسنة 2006 بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.

كما صدر القانون رقم (4) لسنة 2011 قضى بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 1999م بشأن تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية.

وصدر أمس القانون رقم (5) لسنة 2011 قضى بتعديل المادة (50) من القانون رقم (17) لسنة 2004م بشأن تنظيم وحماية الثروة الحيوانية.

قرار جمهوري بتعيين سالم سلمان وكيلا لوزارة الصناعة والتجارة

صنعاء / سبأ:

صدر أمس القرار الجمهوري رقم (10) لسنة 2011م قضى بتعيين الأخ سالم محمد احمد سلمان الوالي وكيلا لوزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الخارجية.

رئيس مجلس النواب يحضر اجتماع المجموعة البرلمانية العربية في أبوظبي

أبو ظبي / سبأ:

حضر رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي اجتماع المجموعة البرلمانية العربية المنعقد على هامش المؤتمر الاستثنائي لاتحاد مجالس البرلمانات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد حاليا في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة أبوظبي.

وفي الاجتماع تداول رؤساء البرلمانات والوفود العربية الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وموقف المجموعة البرلمانية العربية منها والتي شملت تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وأبرزها المستجدات تجاه القضية الفلسطينية.

وكان وفد بلادنا البرلماني برئاسة رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي المشارك في أعمال هذا المؤتمر قد وصل إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي ظهر يوم أمس.

وكان في استقباله نائب رئيس مجلس النواب بدولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المسئولين في الأمانة العامة بمجلس النواب الإماراتي والأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وطاقم بعثة اليمن الدبلوماسية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

استقبل السفير الألماني للتوديع

الأرحبي يؤكد حرص اليمن على تعزيز التعاون مع الدنمارك

صنعاء / سبأ:

التقى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي أمس رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الدنماركية جاكوب جابيجسون.

جري خلال اللقاء استعراض جملة من الموضوعات المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن والدنمارك وسبل تعزيزه وتطويره بما يخدم الأهداف المشتركة.

وفي اللقاء أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية حرص الحكومة اليمنية على تعزيز اطر التعاون المشترك مع الدنمارك.. منوهاً بحرص الحكومة الدنماراكية على توطيد عرى التعاون الثنائي مع الجمهورية اليمنية.

إلى ذلك التقى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي أمس السفير الألماني بصنعاء مايكل كلور بيرشتولد وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله في اليمن كممثل دبلوماسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

وفي اللقاء أشاد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بالدور الذي اضطلع به السفير بيرشتولد في تعزيز وتطوير التعاون الثنائي بين اليمن وألمانيا الاتحادية خلال فترة عمله في اليمن.. منوها بمستوى التطور المضطرد في العلاقات الثنائية اليمنية - الألمانية.

وأعرب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عن تمنياته للسفير بيرشتولد بالتوفيق في مهام عمله المستقبلي.. مؤكداً تثمين الحكومة اليمنية لإسهاماته الفاعلة في تطوير مجالات التعاون بين اليمن وألمانيا الاتحادية.

من ناحيته أعرب السفير الألماني بصنعاء عن شكره وتقديره للتسهيلات التي حظي بها خلال فترة عمله كممثل دبلوماسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية بصنعاء.. منوهاً بأطر التعاون الثنائي المتميزة بين البلدين الصديقين.

ياسين البكالي يفوز بلقب شاعر جامعة صنعاء

صنعاء / سبأ:

فاز الشاعر ياسين البكالي بلقب شاعر جامعة صنعاء للعام الجامعي 2010 - 2011م بعد فوزه في تصفيات المسابقة التي نظمتها نيابة شئون الطلاب وتنافس فيها 62 شاعرا وشاعرة من مختلف الكليات.

وكرمت رئاسة الجامعة أمس الفائز باللقب والحائزين على المركز الثاني الشاعر علي الله طالع على الله والثالث تيمور العزاني، والفائزين في المسابقات الإبداعية والثقافية التي نظمتها الجامعة مؤخراً في مجالات القرآن الكريم، والحديث الشريف، والثقافة الإسلامية وغيرها.

وأعلن رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم في حفل التكريم إطلاق جامعة صنعاء مسابقة إبداعية بين الجامعات اليمنية تستضيفها جامعة صنعاء في مجال الشعر والقصة والأدب والعلوم.

وأكد أن المسابقة تترجم حرص الجامعة على اكتشاف مواهب الطلاب وتنميتها وتفعيل دور الجامعات في الدفع بالمبدعين وإتاحة الفرصة للطلاب المتطلعين إلى النتاج الإبداعي المتميز.

وكشف أن الجامعة انتهت مؤخرا من إعداد لائحة خاصة بالمبدعين ستناقش وتقر في وقت قريب ليتم عقب ذلك إنشاء وفتح مركز للمبدعين في الجامعة.

وقال خالد طميم: سيقوم المركز بترويج المعرفة والنتاج الفكري المتميز للطلاب وسيضم شعبا يتولى فيها الطلاب مهام إدارية ليتم تطويره ذاتيا من قبل الطلاب.

وثمن رئيس الجامعة جهود لجنة التحكيم برئاسة الدكتور أحمد المنصوري وعضوية الدكتور محمد النهاري و الدكتور أحمد الزارعي.

وتضمنت فقرات الحفل عرضا لمسرحية "قرع الطبول" لفرقة المسرح الجامعي.

اللجنة الخاصة بدراسة التعديلات الدستورية تواصل عقد اللقاءات الموسعة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني

صنعاء / سبأ :

التقت لجنة الاتصال والحوار المنبثقة عن اللجنة الخاصة بدراسة ومناقشة التعديلات الدستورية برئاسة عبدالعزيز كرو أمس بعدد من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والأكاديميين والمهتمين بالشأن الدستوري والقانوني وبحضور نسوي فاعل.

وفي اللقاء الذي يأتي تواصلاً للقاءات التي تعقدها اللجنة الخاصة بدراسة التعديلات الدستورية مع الفعاليات الوطنية والسياسية والنقابية والأكاديمية والإعلامية، استمعت اللجنة إلى عدد من المقترحات والآراء المقدمة من المشاركين في ما يتعلق بمواد التعديلات الدستورية.حيث أكد المشاركون ضرورة أن تكون التعديلات منصبة لمصلحة المواطن اقتصادياً واجتماعياً وأن يكون الهدف الرئيس من أي تعديل دستوري هو تحسين وضع المواطن المعيشي وإشراك كافة أبناء الشعب اليمني في صنع التحولات المهمة.

كما طُرحت جملة من الملاحظات والآراء حول تسمية مجلس الأمة ونظام الكوتا وفيما يتعلق بتبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يعزز من إثراء مشروع التعديلات وإخراجه بالشكل الذي يتناسب وطموحات الشعب.

وأشار المشاركون في اللقاء إلى ضرورة الاستفادة من أصحاب الكفاءات والكوادر والخبرات المؤهلة عند التعيينات..مشددين على تجنب الازدواجية التي يمكن أن تحدثها بعض المواد الجديدة وبما يضمن التنسيق والتكامل مع الهيئات والأجهزة الرقابية الأخرى في مواجهة الفساد.

وفيما يتعلق بالمادة الخاصة بتحديد فترات الرئاسة أكد المشاركون أن الفترات ليست مهمة وإنما المهم هو أن الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب وان يكون الحرص بهدف تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

فيما أكدت عدد من المشاركات من الجانب النسوي ضرورة أن يكون هناك إيمان وقناعة في التطبيق لنظام الكوتا في هذه المرحلة بحيث لا يتم التأجيل للمرحلة القادمة حتى تكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة في عملية صنع القرار في الحياة السياسية، وكذا إتاحة فرصة تمثيل للمرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكوتا النسائية.

كما طالبت المشاركات في اللقاء بإلزام الأحزاب والتنظيمات السياسية باعتماد نظام الكوتا من خلال اعتماد حصة محددة في قائمة مرشحي الأحزاب السياسية للانتخابات سواء كانت نيابية أو محلية، وأنه آن الأوان لتعبر المرأة عن نفسها وتطلعاتها وطموحاتها في ظل مبدأ المساواة وأن لا يستمر الرجل في التحدث نيابة عنها وأن لا تستمر الأحزاب في استغلال أصواتها، فالنساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الوجبات ما كفله وتوجبه الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون.

مؤكدات على ضرورة أن تعمل كافة هيئات الدولة والمجتمع على دعم المرأة وخاصة مشاركتها في الهيئات التنفيذية بما يكفل إسهامها في بناء المجتمع وتقدمه ورقيه، إضافة إلى أن المجال مفتوح للمنافسة ومن ينجح يمثل الجميع ويتوجب على الدولة والمجتمع العمل على رفع مستوى الوعي لدى المرأة لممارسة حقوقها في التمثيل أسوة بما هو معمول به في بعض الدول العربية وإلا سلامية التي تطبق نظام الكوتا وتحدد لها نسباً معينة وهي تجارب أثبتت نجاحها.

وعبرت عدد من المشاركات عن تطلعهن إلى وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في جميع التكوينات الوظيفية والتمثيلية حتى تتمكن المرأة من تقديم الخدمات للناس مثلها مثل الرجل.

وخلصت الآراء والمقترحات في لقاء أمس إلى ضرورة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بحيث يتم إشراك كافة منظمات المجتمع المدني وكافة الفئات الاجتماعية بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة وبما يمكن من إتاحة فرص متساوية في الانتخابات القادمة لكافة الفئات الاجتماعية.

وطالب المشاركون أن تتواصل اللقاءات في كافة محافظات الجمهورية مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والمهتمين بالشأن الدستوري والقانوني للاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم للاستفادة منها عند صياغة مشروع التعديلات.

وتواصل اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، من خلال اللجان المنبثقة عنها تنظيم وعقد الفعاليات الخاصة وفقا لخطة عملها وبرنامجها الزمني للاستماع للآراء وتلقي أية ملاحظات من المهتمين بالشأن الدستوري والقانوني وذلك خلال المدة المحددة في برنامجها.

حفل فني وتكريمي في صهاريج الطويلة تزامناً مع الذكرى الأربعين لتأسيس جامعة عدن

عدن/محمد فؤاد:
تصوير/ نبيل العروبة:

أقيم مساء أمس في صهاريج الطويلة بعدن حفل فني وتكريمي ضمن الندوة العلمية تحت عنوان: (عدن بوابة اليمن الحضارية) التي تأتي تزامناً مع الذكرى الأربعين لتأسيس جامعة عدن.

وفي بداية الحفل ألقى الدكتور حسين باسلامة عميد كلية الآداب رئيس اللجنة التنظيمية للندوة باسم رئيس جامعة عدن الدكتور عبدالعزيز بن حبتور كلمة شكر عبر خلالها بالرعاية الكريمة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح لإقامة هذه الفعالية التكريمية واللفتة الكريمة لرئيس الجامعة في تحديد واختيار مكان هذه الفعالية بمعلم عدن التاريخي والبارز (صهاريج عدن) وباعتبارها ثمرة النجاح المتواصل الذي تشهده جامعة عدن من خلال كافة الفعاليات العلمية والثقافية والفنية والرياضية خلال العام.

وأشار باسلامة إلى أن انعقاد هذه الفعالية تكريماً لمدينة عدن التي حباها الله بموقع استراتيجي لتكون مدينة تجارية تنمو وتزدهر والموقع الجغرافي المتميز الذي جعلها من أعرق المدن على مر العصور.

وأوضح باسلامة في كلمته أن مدينة عدن كانت قبلة لكبار العلماء والمفكرين الذين استقوا من علمها ونقلوها إلى أوطانهم وتركوها فيها إلى جانب تأليف الكتب واستقبال المؤرخين والرحالة، واصفا أن عدن كانت ولاتزال مدينة التسامح الديني مما جعله عنوانا لها من خلال التعايش وترسيخ أواصر القيم والمحبة بين سكانها بحرية كاملة بعيدة عن التعصب والتشدد والتمييز العنصري، معتبرا أن الشعوب التي تفتخر بماضيها هي التي تحافظ على مواقع حضارتها وآثارها وشواهدها التاريخية باعتبارها ذاكرتها في الزمان والمكان بما تحتويه من قيم عظيمة.

وبين في كلمته أن محاسن اختيار جامعة عدن لهذا الصرح التاريخي الشاهد على عظمة الإنسان اليمني.

وأشاد باسلامة بالمكرمين من رواد وأثريين وشخصيات وطنية.

وعبر الأستاذ حسين العمري عضو مجلس الشورى من خلال كلمته التي ألقاها نيابة عن المكرمين عن سعادته لاحتضان جامعة عدن لمثل هذه الفعاليات. كما عبر عن اعتزازه وزملائه المكرمين بهذا التكريم.

وفي ختام الحفل الفني والتكريمي قام كل من الدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن والدكتور احمد محمد موسى العبادي نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الطلاب بتوزيع الدروع والميداليات التابعة للجامعة على المكرمين.

عقب ذلك قام عدد من طلاب السنوات الأولى لكلية الآداب جامعة عدن بتقديم وصلات غنائية لمجموعة من كبار الفنانين نالت استحسان وعجاب الحضور .

حضر الحفل كل من الإخوة حسين عبد الله العمري عضو مجلس الشورى والأستاذ الدكتور يوسف محمد مستشار رئيس الجمهورية ومحيي الدين الظبي الوكيل الأول لوزارة الخارجية و عبد العزيز الكمين عضو مجلس الشورى و مطهر تقي وكيل وزارة السياحة والأستاذ محمد بن محمد العمري مستشار أمانة العاصمة والدكتور نجيب العوج المدير التنفيذي لمصافي عدن.

مجلس رجال الأعمال اليمني العماني يوصي بتنمية التبادل التجاري وتوحيد الإجراءات الجمركية

عدن /سبأ :

أوصى مجلس رجال الأعمال اليمني العماني المشترك بضرورة العمل على تنمية التبادل التجاري والاستثماري من خلال زيادة التسهيلات لانسياب السلع بين البلدين ومعالجة الصعوبات، وكذا الإسراع في تشكيل اللجنة التجارية الفنية المشتركة والتي تم الاتفاق عليها أثناء زيارة وزير الصناعة والتجارة اليمني لسلطنة عمان خلال انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس في اكتوبر 2009م .

كما أوصى بتمثيل القطاع في اللجان الفنية المشتركة التي تناقش قضايا التبادل التجاري والاستثماري بشخصين من كل جانب على الأقل وكذا تمثيل اللجنة القطاع الخاص في اللجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة والتي تناقش قضايا التبادل التجاري والاستثماري بشخصين من كل جانب على الأقل .

وأوصى المجلس الذي اختتم اجتماعته الرابع أمس بمركز خدمات المستثمر بعدن ورأسه من الجانب اليمني محمد عمر بامشموس رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن، وعن الجانب العماني أنور بن علي بن سلطان رئيس اللجنة العمانية، بضرورة العمل بشكل تدريجي على توحيد الإجراءات الجمركية في المنافذ البرية بالتعاون مع جهات الاختصاص .

وأكد المجلس على أهمية توقيع الاتفاقية النمطية لانسياب البضائع والإفراد وذلك تنفيذا لاتفاقية النقل البري للركاب والبضائع على الطرق البرية الواقعة بين البلدين.

وحث مجلس رجال الأعمال اليمني والعماني المشترك جهات الاختصاص للوصول إلى إعفاء السلع ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية في كلا البلدين وان يتبنى المجلس كيفية وأساليب حل النزاعات بين رجال الأعمال في البلدين .

وفيما يتعلق بتأشيرات الدخول لسلطنة عمان أوصى المجلس أن تكون تأشيرات الدخول لرجال الأعمال متعددة وكذا السماح لرجال الأعمال الذين لديهم إقامات في دول مجلس التعاون الدخول إلى السلطنة من أي بلد.

وطالب المجلس بمنح تأشيرات للعمالة اليمنية في مختلف المهن وبما لا يتعارض مع النظم المتعلقة بتوطين المهن في السلطنة، وبالإضافة إلى تسهيل منح تأشيرات للسائقين العابرين ومن لديهم أقامات للدخول إلى السلطنة لتعزيز عملية التبادل التجارية، والاستفادة من المزايا التي تقدمها المناطق الصناعية والحرة في عدن والمزيونه وشحن وصلالة بالبلدين ودعوة رجال الأعمال في كلا البلدين للاستثمار فيها .

وفي الجلسة الختامية ألقى وكيل محافظة عدن لقطاع الاستثمار وتنمية الموارد احمد محمد الضلاعي كلمة أشار فيها إلى الأهمية التي تعول عليها اجتماعات المجلس وعملها الجاد والمثمر في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة بين اليمن وسلطنة عمان ... لافتا إلى الفرص والمزايا الاستثمارية الجاذبة التي تزخر بها مدينة عدن من حيث المقومات الطبيعية و الجغرافيا ... داعيا رجال الأعمال اليمنيين والعمانيين إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة على مستوى اليمن لخلق شراكة حقيقية في مختلف الجوانب.

من جهته أوضح وكيل وزارة الصناعة والتجارة عبدالاله شيبان كافة المزايا والتسهيلات التي يقدمها قانون الاستثمار داعيا رجال الأعمال العمانيين إلى خلق شراكة ومد جسور تعاون مع رجال الأعمال اليمنيين مؤكدا رغبة رجال الأعمال اليمنيين في إقامة علاقات شراكة مع نظرائهم العمانيين والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يتمتع بها البلدين .

كما عبر رئيس الجانب العماني في مجلس رجال المال الأعمال العماني أنور بن علي سلطان عن ارتياحه إلى ما توصل إليه الجانبين في المجلس اليمني العماني من نتائج وتوصيات من خلال المناقشات والزيارات الميدانية التي اضطلع بها الجانب العماني عن قرب وتعرف من خلالها على كافة المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها المنطقة الحرة .. معبرا عن رغبة الجانب العماني في الشراكة الحقيقية مع الجانب اليمني وخصوصا وان اليمن لها مستقبل واعد في الجانب الاستثماري.

حملتهن على (فيس بوك) تستقطب عضوا كل دقيقتين

سعوديات يطالبن بالمشاركة في الانتخابات البلدية ترشحا واقتراعا

بقية من ص1

ويضيف القائمون على الحملة :" للمرأة نفس الحق المعطى للرجل بحيث تتمكن من الحصول على حقوقها وممارستها بصورة متساوية دون أي تمييز بينهما، ما يعني أن حق المشاركة في الانتخابات حق مشروع للمرأة أيضا حسب نصوص المواثيق الدولية التي وقعت عليها المملكة، و النصوص والتشريعات الدينية أيضا".

وتؤكد الدكتورة هتون أجواد الفاسي، وهي ضمن فريق عمل الحملة أن الهدف الأساسي هو الحصول على حق الترشح والتصويت بغض النظر عن الفوز أو الخسارة.. وتقول في حديثها للعربية. نت "نعلم أنه لا يوجد ما يمنع المرأة من الترشح أو التصويت. وكنا نقول بهذا الأمر منذ عام 2004 وندافع عنه، ولكن قالوا إنه فعلا يحق للمرأة الترشح والتصويت، ولكن علينا أن نؤجل هذا الأمر قليلا لأنه ليس هناك استعدادات كافية لعدم جهوزية المجتمع. أما الآن فلا يوجد ما يمنع ذلك، ولا نريد أن ننتظر إلى الأبد. نريد البدء بالاستعدادات من الآن، لعدم تكرار نفس الحجة". وتضيف "نريد المشاركة بحق التصويت والترشح.. ونرى أن هذا من الأمور البديهية.. هناك مجموعة من النساء مستعدات لهذا الأمر على اعتبار أنه لا يمكن أن ننتظر أكثر من ذلك".

وترفض الفاسي المقارنة مع الدول الغربية التي لم تفز المرأة فيها بحق المشاركة في الانتخابات إلا بعد فترة طويلة. وتقول "المقارنات ببعض الدول التي لم تترشح فيها المرأة إلا بعد سنوات من بدء العملية الانتخابية أمر غير منطقي، فنحن الآن في الألفية الثالثة التي لا يجب أن تهمش فيه المرأة". وتتابع "الوضع الاجتماعي يساعد على النجاح. فنحن مجتمع منفتح، ولايجب أن نكون رهائن بعض العادات والتقاليد، فالنساء قائمات بواجبهن تجاه وطنهن".

كما تشدد على أنه من غير المهم حاليا مناقشة قدرة المرأة على الفوز أو الخسارة في الانتخابات بل المهم حاليا حسب وجهة نظر الحملة هو حق المشاركة. وتقول "لايهم أن نفوز، فمسألة تثبيت الحق شيء والفوز به شيء آخر. المهم أن يسمح لنا بالمشاركة ولا يهم من يفوز. المهم أن أثبت حقي وأن أخوض التجربة وهذا مايجب على الدولة أن تقوم به كي لاتفرق بين الرجال والنساء.. و أن أفوز أم لا هذا أمر يعود إلي الظروف". وتتابع "لا أعتقد أن المسألة ستطول أكثر، فانتظارنا كان طويلا وليس هناك أي حجة يحتج بها المسؤول لإيقاف مشاركة المرأة ولن نخوض في هذا الجدال".

وتعتبر الكثير من الناشطات السعوديات أن مشاركتهن في الانتخابات هو حق طبيعي لهن وواجب عليهن، وليس أمراً يستجدى. وتؤكد الناشطة الحقوقية الدكتورة فوزية أبو خالد على أن من واجب المرأة الاجتماعي المشاركة في الانتخابات كناخبة ومرشحة. وتقول في حديثها للعربية.نت "من الواجب الوطني أن تشارك المرأة في انتخابات المجالس البلدية. والأمر ليس مسألة حق فقط، بل حق وواجب أن تشارك لأن المجالس البلدية تعنى بالشؤون المحلية، وكثير من هذه الشؤون لا يمكن القول أنها شأن رجالي بحت بل يهم المرأة أيضا.. لهذا أعتقد أن رؤية المرأة وتجربتها وإحساسها بالمكان وأن يكون هناك أمان بالمكان ويحتوي على خدمات مهمة .. فأنا مع الحملة التي تنظم حاليا لهذا الأمر".

وتنفي أبو خالد نيتها الترشح للانتخابات، إلا أنها تريد المشاركة كناخبة، معتبرة أنه من المهم الفوز بهذا الحق للنساء، وليس لأسماء محددة. وتعتبر أنه من غير المقبول التحجج بأن عادات المجتمع وتقاليده غير مناسبة حاليا وتقول "لا يمكن التحجج بالعرف والتقاليد. فالمجتمع متجدد ومتغير وهي توضع لتنظيم المجتمع في فترات معينة وهي كوعاء ثقافي لها زمن معين وعندما يتغير الزمن يجب أن نخلق عادات وتقاليد جديدة وهذا من وإجابات كل جيل جديد".

ويؤكد عدد من أعضاء المجالس البلدية أن النظام ذاته لا يمنع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وفي حديث لصحيفة "الوطن" السعودية، أكد نائب رئيس المجلس البلدي لمدينة الرياض المهندس طارق القصبي أن "كل مواطن له الحق في الاشتراك بالانتخابات البلدية المقبلة دون تمييز جنسي". وتابع "الكل له حق الانتخاب والتصويت وإبداء الرأي ومحاولة تحسين الخدمات المقدمة لكافة المواطنين سواءً كانوا رجالاً أم نساءً"، واصفا المبادرة النسائية لمحاولة إشراك المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة أبريل المقبل بـ "الطبيعية".

ولكن في المقابل يبدي عدد من مسؤولي المجالس البلدية في المملكة تحفظات حيال مشاركة المرأة في الانتخابات، فأكد رئيس مجلس بلدي مكة المكرمة عبد المحسن آل الشيخ أن عمل المجالس لا يناسب المرأة من الناحية المادية التقنية، مقترحاً "إنشاء مجالس استشارية اجتماعية خاصة بالمرأة تتناسب مع خصوصيتها".

من جانية يعترف رئيس تحرير جريدة الوطن السابق سليمان العقيلي أنه رغم عدم وجود مانع قانوني من مشاركة المرأة في الإنتخابات البلدية، إلا أن الأمر يحتاج لقرار سياسي يمكنها من ذلك، معتبرا أن العرف الاجتماعي الرافض لهذه الخطوة أقوى من النظام.

ويقول العقيلي "من ناحية قانونية لا يوجد ما يمنع أن تترشح المرأة السعودية في الانتخابات البلدية. ومن الممكن أن تشارك فيها كناخبة ومرشحة. ولكن تفعيل ذلك يحتاج إلى قرار سياسي. وهذا القرار يعتمد على نضج التجربة الانتخابية". ويتابع "تحتاج المشاركة لقرار سياسي لأن من ينظم تلك الانتخابات هي وزارة الشئون البلدية والقروية. فالدولة هي من تنظم وتقرر من يشارك"، معتبراً أن العرف الاجتماعي "صار هو القانون والنظام".

ويدلل العقيلي على كلامه بغياب المرأة عن المشاركة في الانتخابات الماضية، ويقول "قد لا يوجد ما يمنع في النظام الأساسي للانتخابات. ولو لم يكن هناك مانع لأشركوا المرأة في الانتخابات السابقة. نظام المرور لا يمنع أن تقود المرأة سيارة، ومع ذلك لا يسمح لها بهذا الأمر".. ويتابع "من الممكن أن نرى ذلك في الإنتخابات القادمة وتأخر هذا الأمر كثيرا. يجب أن تشارك المرأة السعودية في كل خطوة إصلاحية جنبا إلى جنب مع الرجل لإشراك الجميع في القرار. وأعتقد أن مشاركة المرأة على رؤية الدولة ونضج التجربة ولابد من اتخاذ قرار شجاع في هذا الشأن لان عدم مشاركة المرأة فيه تعزيز للرؤية الراديكالية المتطرفة تجاه المرأة وهذا لا يليق بالثقافة السعودية ولا الإسلامية ولا ينبغى أن نستسلم للتفسيرات المتشددة تجاه المرأة وإبعادها عن ورشة التنمية الوطنية".

وستكون الانتخابات البلدية المقبلة هي الثانية التي تقام في السعودية بعد انتخابات عام 2005 وفيها غابت المرأة سواء كناخبة أو مرشحة وأسفرت عن فوز عدد كبير من التيار الديني خاصة في المدن الرئيسية.. وتتوزع المجالس البلدية على كل المحافظات السعودية ولكن ليس للمجلس أي دور تشريعي او تنفيذي ويقتصر دورهم على المراقبة والمشورة فقط.

تتمات الصفحة الأولى .. تتمات الصفحة الأولى .. تتمات الصفحة الأولى..

مصدر مسؤول ...

في حدود القوانين النافذة وذلك استنادا إلى الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون والتي تنص على الآتي :

(يجب على كل من أراد تنظيم مظاهرة أو مسيرة تشكيل لجنة تقوم بتقديم بلاغ إلى الجهة المختصة قبل وقت لا يقل عن ثلاثة أيام من تاريخ بدء المظاهرة أو المسيرة على أن يكون البلاغ مكتوبا ومحددا فيه تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة أو المسيرة ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وإنهائها وذكر أهدافها وأسبابها وإرفاق الشعارات التي سترفع خلالها، على سبيل الإحاطة والعلم وان يكون البلاغ موقعا عليه من اللجنة وموضحاً فيه أسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهنهم وعناوينهم، وفي حالة أن تكون الجهة الداعية حزباً سياسياً أو منظمة جماهيرية أو نقابة مهنية فيجب أن يكون البلاغ موقعاً عليه من الممثل القانوني للحزب أو المنظمة أو النقابة وممهوراً بختمها بالإضافة إلى أسماء وتوقيعات اللجنة، وللجهة المختصة التحقق من صحة ما جاء في البلاغ المقدم إليها).

وبين المصدر أن القانون منح الجهات الأمنية صلاحيات فض المظاهرة أو المسيرة إذا خرجت عن الهدف المحدد، أو وقعت أعمال شغب، وإذا ألقيت في المظاهرة خطب أو هتافات تدعو إلى الفتنة، فضلاً عن تحديده عقوبات تطبق في حال المخالفة سواء للداعين أو المشتركين في المظاهرة أو المسيرة، ومن تلك العقوبات الحبس والغرامة .

وتابع المصدر قائلاً :" واستناداً إلى مواد قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات، فإن الوزارة تهيب بجميع الإخوة المواطنين التعاون في تنفيذ القانون، وعدم الانخراط أو الاستجابة لأية دعوات توجه بهذا الشأن للمشاركة في أية مظاهرات أو مسيرات تنظم بصورة مخالفة للقانون.

وحذر المصدر من أية مظاهرة أو مسيرة يتم تنظيمها أو الدعوة لها دون اتباع الإجراءات القانونية، والحصول على الموافقات اللازمة تعد محظورة بموجب القانون وسيخضع المخالفون لذلك للمساءلة القانونية.

وأكد أن الوزارة لن تتهاون في الحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وستتعامل بحزم وستتخذ الإجراءات القانونية المكفولة لها بموجب الدستور والقانون تجاه المخالفين أو المخلين بالأمن العام والسكينة العامة.

محلي مديرية ...

والمتضمن عدداً من البرامج والأنشطة والتوجهات المستقبلية الهادفة إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي على مستوى مدارس المديرية.

وأكد أمين عام المجلس المحلي أهمية وضع الخطط الإستراتيجية للنهوض بواقع التربية والتعليم في المديرية ونزول فرق التوجيه والإشراف المباشر على سير العملية التعليمية.

14 أكتوبر - يومية - سياسية - عامة - تصدر عن مؤسسة (١٤ أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر

نائب رئيس التحرير: نجيب مقبل - n.moqbil@gmail.com

مدير التحرير: محمود ثابت صالح

نائب مدير التحرير: عبدالرؤوف هزاع

سكرتيرا التحرير: محمود غلام حسن - نبيل علي أنعم

الإدارة الفنية

المستشار الفني: منصور عبدالخالق

مدير الإخراج الفني: نشوان فضل جابر - alhumaidy٢٠٠٩@hotmail.com

الموقع الأليكتروني: www.14october.com

Email: 14october@14october.com

العلا - عدن الجمهورية اليمنية ، تلفون: 247297-241332-247558-240085 فاكس: 240550-247559 ص.ب: 5487 مكتب الإعلانات: 248050 - 222609 البريد الألكتروني: Adv@14october.com المبيعات التجارية: 241186 العلاقات العامة: 243029 مكتب صنعاء: تلفون: 230039 فاكس: 226314 لحج: 503729 منطقة ذمار: 420888 مكتب تعز: 279282 الحديدة: 212049 - المكلا: 300666